المسألة الكوردية في المعاهدات العراقية – البريطانية (1922 – 1930) دراسة تأريخية

جمعه على محمد

قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة كرميان، إقليم كردستان، العراق

المستخلص

لم تكن بروز المسألة الكوردية وتداعياتها في العراق وليد الصدفة وإنما كان لها جذور تأريخيه قديمة لكنها برزت بشكل واضح بعد الاحتلال البريطاني للعراق . فمنذ أن تقرر وضع العراق تحت الانتداب البريطاني بموجب مقررات مؤتمر سان ريمو في نيسان عام 1920, وخاصة بعد أن أصبح مظاهرالتعبير العراقي الرافضة للاحتلال البريطاني واضحة , وقد تجسد الرفض للسياسة البريطانية بثورة العشرين والتي كلفت بريطانيا الكثير . ومن أجل التخفيف من حدة التذمر واحتواء الوضع في العراق بشكل تتلائم مع مصالح بريطانيا , واظهارها بمظهر الدولة الحليفة , وضعت السلطات البريطانية صياغة مضمون الانتداب على شكل معاهدة تحدد فيها العلاقة بين الدولتين العراقية – البريطانية . وخاصة بعد تأسيس النظام الملكي في العراق برئاسة الملك فيصل عام 1921 , حيث ظهرت عن نية حكومة لندن في عقد معاهدة تحالف مع الدولة العراقية , هذا في الوقت الذي كانت المسألة الكوردية تمثل إحدى الركائز الأساسية في المسألة العراقية , لذا جاء اختياري لموضوع (المسألة الكوردية في ظل المعاهدات العراقية ـ البريطانية 1922 ـ 1930) . وهي المدة الواقعة مابين عقد المعاهدة العراقية – البريطانية الأولى عام 1922 حتى استقلال العراق بموجب معاهدة عام 1930 , حيث تميزت هذه المدة مرحلة مهمة في مخططات السياسية البريطانية في تحديد علاقاتها مع العراق, وكيف تعاملت في سياستها تجاه المسألة الكوردية .

الكلمات مفتاحيه : المسأله الكورديه، المعاهدات العراقية، البريطانية

المقدمة

لعب السياسيون البريطانيون دورا رئيسا فى تدوير المسألة الكوردية وفقاً لمصالحهم بين الحكومة المركزية فى بغداد والقادة الكورد، عندما نكثوا بوعدوهم بتأسيس كيان سياسي كوردي مستقل في كردستان الجنوبية ، وبموازاة ذلك فان القادة البريطانيون بذلوا كل ما يمكن من جهود دبلوماسية وسياسية لحل المشكلة وفقا لمصالحها وأهدافها ، دون الوفاء بوعودها للكورد في العراق بقيام إقليم كردستان مستقل وتحت الحماية البريطانية ، حيث ابدت الحكومة البريطانية في البداية تأييدها في قيام كيان كوردي مستقل، إلا أن ظهور البترول في الاقاليم الشمالية في العراق وخاصة الموصل قد أدى بدوره إلى تراجع بريطانيا عن وعودها، وتأكيدها على بقاء الوحدة الجغرافية للدولة العراقية الحديثة والتعامل مع المسألة الكوردية بالشكل الذي يخدم مصالحها , وذلك لضمان السيطرة البريطانية على الثروة البترولية في العراق . لذا برزت المسألة الكوردية في العراق في خضم الاهتمامات البريطانية كونها شكلت مجالاً حيوياً ومرتكزاً أساسياً في ستراتيجيتها , لذلك كان النفوذ البريطاني في كوردستان الجنوبية واضحاً , فقد اصبحت بعد الحرب العالمية الأولى القوة الرئيسة المتحكمة في مسار التطورات السياسية في كوردستان، والتي انعكست بشكل كبير في تحديد مصير المسألة الكوردية في العراق . وفقاً للسياسة البريطانية القائمة على على ربط العراق بالعجلة البريطانية ، حيث تم تنفيذ تلك السياسة عن طريق عقد معاهدات مع الحكومة العراقية تضمن فيها مصالحها الستراتيجية ،حيث تم عقد أول معاهدة عام 1922 وانتهت بعاهدة 1930 حصلت بموجبها العراق على الاستقلال . بناء على ذلك تم اخياري للموضوع (المسألة الكوردية في المعاهدات العراقية – البريطانية 19232- 1930 دراسة تأريخية) . تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث تطرقت في المبحث الأول إلى العلاقات البريطانية – الكردية 1918 – 1921 ,والتي تمَّ من خلالها تسليط الضوء عن تطور العلاقات البريطانية الكوردية،والسياسة التي اتبعتها بريطانيا في تعاملها مع الكورد في ظل تنامي النفوذ البريطاني في العراق . أما المبحث الثاني فكان بعنوان المعاهدة العراقية – البريطانية 1922 وتطورات المسألة الكوردية ، وتم فيه دراسة المسألة الكوردية في المعاهدة الأولى التي وقعت بين بريطانيا والحكومة العراقية , ورغم أن بنود المعاهدة لاتحتوي نص يتعلق بالمسالة الكوردية إلا أن بعض بنودها كانت تمس المسألة الكوردية . وفي المبحث الثالث تناولت فيه المعاهدة العراقية - البريطانية 1926 ومشروع معاهدة 1927 وتطورات المسألة الكوردية ، في ظل بروز قضية الموصل التي تعد من أعقد المشاكل في العراق، حيث كانت ترتبط بشكل مباشر بالمسألة الكوردية والتي تم حسمها في المعاهدة العراقية – البريطانية 1926 دون حل المسألة الكوردية في العراق. في حين تناولت في البحث الرابع والأخير المعاهدة العراقية –

مجلة جامعة كويه للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٧، العدد ٢ (٢٠٢٤)
أُستلم البحث في ٣ نيسان ٢٠٢٤؛ قُبل في ٢٥ حوزيران ٢٠٢٤
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في ١ كانون الاول ٢٠٢٤
البريد الإلكتروني للمؤلف: juma.hawas@garmian.edu.krd
حقوق الطبع والنشر © ٢٠٢٤ جمعه على محمد. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 40.

Original Article |**DOI:** https://doi.org/10.14500/kujhss.v7n2y2024.pp407-418

البريطانية 1930 وتداعياتها على المسألة الكوردية ، وقد كانت هذه المعاهد مرحلة حاسمة في تاريخ العلاقات العراقية- البريطانية , بموجب المعاهدة اقرت بريطانيا على استقلال العراق ، دون أن يذكر في بنود المعاهدة فقرة تخص المسألة الكوردية , وقد كانت نتيجتها تحول مسار المسألة الكوردية إلى مرحلة جديدة من المسار السياسي والثوري في تحيق المطالب الكورديه.

أهداف الدراسة :

إن الهدف الذي نرمي إليه من خلال البحث هو كشف عن بعض الجوانب من السياسة البريطانية التي انتهجتها في العراق وموقفها تجاه المسالة الكوردية ، وخاصة من خلال تحديد علاقاتها مع الحكومة العراقية بموجب المعاهدات العراقية – البريطانية .

أسباب اختيار الموضوع :

إن اختيار الموضوع يكمن في أسباب ذاتية وأخرى موضوعية :

أما الذاتية فتمثلت فيما يأتي :

ـ جاء أختيارنا لهذا الموضوع نابع عن رغبتنا في الاطلاع وكشف عن السياسية البريطانية في العراق وموقفها تجاه المسألة الكوردية.

أما الاسباب الموضوعية فتمثلت في :

ـ ادراك السياسة البريطانية المتمثلة في تحقيق مصالحها وتحقيق أهدافها وكيف كان ذلك.

إشكالية الدراسة :

وقد تم معالجة الموضوع انطلاقاً من الاشكالية الآتية :

تطورات المسألة الكردية من خلال الأحداث السياسية التي شهدتها العراق في ظل المعاهدات العراقية ـ البريطانية.

وللإجابة على هذه الإشكالية طرحنا جملة من التساؤلات الفرعية :

ـ كيف كانت بريطانيا تتعامل مع القوى الرئيسة الحكومة العراقية ـ المسألة الكوردية . والتي ساهمت في عقد المعاهدة العراقية ـ البريطانية .

ـ ماهي الأحداث التي شهدها العراق والمؤثرات الخارجية التي أسهمت في تحديد العلاقات العراقية ـ البريطانية من خلال المعاهدات التي وقعت بينهما وموقفها من المسألة الكوردية .

ـ ماهو موقف الكورد من تلك التطورات السياسية التي شهدها العراق آبان عقد المعاهدات العراقية ـ البريطانية.

المناهج المعتمدة :

المنهج التاريخي : تم إبراز أهم الاحداث والتطورات السياسية الحاصلة حسب تسلسلها الزمني.

المنهج الوصفي : اعتمد هذا المنهج لوصف الوقائع السياسية التي ساهمت في تلك الأحداث .

المبحث الأول : العلاقات البريطانية - الكردية 1918 -1921

من الممكن اعتبار المدّة الأخيرة من سنوات الحرب العالمية الأولى نقطة البداية في العلاقات بين بريطانيا والكورد حيث بدأت الاتصلات تجري من قبل الشيخ محمود رغبة منه في التخلص من الحكم العثماني ومطالبته في حق تقرير مصير الكورد (البياتي , 2010 , 74 – 75).

لم يمض وقت طويل على احتلال بغداد , بدأ البريطانيون يرسلون عدداً من ضباطهم الناشطين إلى كوردستان، ولاسيما الضباط الذين تلقوا من بينهم تدريباً خاصاً، أو عاشوا في كوردستان قبل الحرب. وذلك بهدف إقامة علاقات مباشرة مع الكورد ،كان ميجرسون واحداً من هؤلاء الضباط الذين زاروا المناطق الكوردية عدة مرات خلال هذه المرحلة من الحرب (كريم , 2009 , 14).

وفي سلسلة تقدم القوات البريطانية في اكمال سيطرتها على العراق ، فبعد انسحاب القوات الروسية من مدينة خانقين في حزيران عام 1917 هاجمتها القوات البريطانية ، حيث انسحبت القوات العثمانية ودخلتها القوات البريطانية في كانون الأول من العام نفسه ، وتم تعيين الميجرسون حاكماً للاشراف على شؤون العشائر الكوردية ، والذي شكل قوة كوردية بأمرة زعماء كورد (محمود بك دلو ، محمد بك سورميري ، إبراهيم بك دلو ،قادر آغا باجلاني) (العكيدي , 2002 , 306).

في نيسان عام 1918 نصب أرنولد ولسن كمندوب سامي بريطاني في العراق ،وبقي في منصبه حتى عام 1920 وكان لشخصيته أثر في تطور الأحداث السياسية في العراق (البياتي ، 2010 ، 113 – 114). ففي 26 مايس عام 1918 صدر توجيه إلى الجنرال مارشال يقضي بالاستيلاء على كركوك ثم احتلال السليمانية ،وقد استطاعت القوات البريطانية من احتلال كفري في 28 نيسان من العام نفسه ،واحتلال طوزخورماتو وكركوك في 7 مايس من العام نفسه . وبموجب الأوامر الصادرة من المقر العام للقوات البريطانية اتخذ الاجراءات حول الاتصال بزعماء القبائل من أجل أن يضمنوا الهدوء داخل المدينة ، وقد قويت تلك الاجراءات آمال البريطانين في اجراء اتصال بالكورد في جنوب كردستان (شريف ، 2019 ، 84 -58) . حيث تم الاتصال بزعماء العشائر الكوردية ، ففي هذا الصدد يشير الشيخ رؤف النجل الاكبر للشيخ محمود إلى اتصال والده باليريطانيين عند وصولهم إلى منطقة كفري ،وكذلك بذل الشيخ حميد بك الطالباني في منطقة كفري جهوده لمساعدة البريطانيين[1] .

وفي 10 تشرين الثاني عام 1918 دخلت القوات البريطانية أربيل ، وأسسو إدارة الاحتلال في كل من التون كوبري ورانية وبشدر ، فأصبحوا على اتصال مباشر بالكورد. والذي تركزت فيه سياسة بريطانيا على العمل لضمان الاستقرار في أربيل وتوابعها ، وحاولوا من أجل ذلك كسب ود رؤساء العشائر عن طريق ضمان مصالحهم على حساب عموم الفلاحين (علي ، 2008 ، 125-127).

وقد استطاعت جماعة من الضباط البريطانيين مع ممثل من وزارة الخارجية البريطانية أن تقيم لها علاقات ممتازة مع االكورد الذين عاشوا معهم منذ زمن ما، وقد تطورت عندهم رغبة حقيقية في خدمة االكورد وتقدمهم وبالمقابل فإن عدداً من الكورد في المنطقة وثقوا في بريطانيا ونظروا إليها على أنها حاميتهم من الترك والعرب (بينروز , 1989 , 115). ومما أكد ذلك عندما جاء في المادة السادسة عشر من صك الأنتداب البريطاني على العراق **« لاشيء مما في هذا الانتداب يمنع المنتدب من تاسيس حكومة مستقلة إدارياً في المقاطعات الكوردية كما يلوح له »** (الحسني , 1989 , 105) .

هذا في الوقت الذي كان الشعب الكوردي في العراق يتطلع إلى الاستقلال ، ولم تكن مسألة استقلال كردستان العراق مطلباً بعيداً أو صعباً ؛ لان العراق لم يكن دولة معروفة بحدود دولية واضحة معترفة بها مثل إيران وتركيا ،وكانت ولاية الموصل التي كانت فيها كردستان محل خلاف دولي ، وكذلك المسؤولين البريطانيين كانوا يرون في مصلحة دولتهم في الكثير من الاحيان هو قيام كيان سياسي كوردي مستقل ، هذا فضلا عن ضعف دولة العراق عسكرياً لولا الدعم البريطاني (قادر , 2003 , 106) .

وفي 10 آب 1920 قضت المواد (62 و63) من معاهدة سيفر[2] بوضع مشروع الاستقلال المركزي للمناطق الكوردية في شرق الفرات وجنوب غرب أرمينيه وشمال الحدود التركية المتاخمة لسورية والعراق. (حمدي ، 1992 ، 27 - 29). كان هذا يعني عدم معارضة الحلفاء للكورد في كوردستان العراق إذا اختاروا الانضمام إلى دولة كوردية مستقلة ، وبهذا أصبحت المسالة الكوردية في العراق من المسائل الدولية التي تستدعي البحث والمفاوضات (الحسني ، 2013 ، 296). ورغم أن معاهدة سيفر التي ضمت في موادها حق الكورد في الاستقلال إلا أنها ألغيت بمعاهدة لوزان ، أما بالنسبة إلى الكورد فلم يكن الأمر كذلك . فمع انعدام أي ضمان دولي يدعم قضيتهم . ظل الكورد يتمسكون بتلك المعاهدة الذي وفرت لهم غطاء شرعياً لكفاحهم من أجل حق تقرير المصير (بينغو, 2014 , 20).

ومع صعود نجم مصطفى كمال أتاتورك في تركيا والمطالبة بولاية الموصل . ومن جهة أخرى اشتداد الوضع الداخلي في العراق على البريطانيين بعد قيام ثورة العشرين . فاتخذت بريطانيا مجموعة من الاجراءات منها أعادوا الشيخ محمود إلى السليمانية ليتولى إدارتها من جديد وتشكيل حكومة جديدة (قادر , 2003 , 106).

وقد أجبرت ثورة العشرين في العراق الحكومة البريطانية في تغيير سياستها في العراق ، وذلك في البلاغ الذي نشرته في جريدة العراق في 21 حزيران 1920 ، وقد حدد تلك السياسة في النقاط الآتية (الحسني ، 1989 ، 105) :

1. جعل العراق حكومة مستقلة تضمن استقلالها جمعية عصبة الأمم ، وتوكل بريطانيا وكالة بها.
2. تكليف الحكومة البريطانية بالمسؤولية عن حفظ السلم الداخلي ، والأمن الخارجي .
3. إلزامها بتشكيل قانون أساسي بأن تستشير أهالي العراق في مسألة تشكيله ، مع ملاحظة حقوق الأجناس المختلفة في العراق ورغائبها ومنافعها.

وفي سياسة بريطانيا تجاه المسألة الكوردية في 10 آب 1920 جاء ذكره في مجلس العموم البريطاني على لسان تشرشل عندما تحدث عن كوردستان العراق , حيث قال : «**إن كوكس قبل مغادرته بغداد كان قد أعلن للكورد أنه بناءً على الاستفتاء الذي أقترح لهم من خلال هذه المعاهدة سوف يستمر في إدارة كردستان بشكل مباشر ؛ وذلك لأن الكورد لم يقرروا أن يتم حكمهم تحت إدارة عربية , وأنهم على استعداد تام بأن يكونوا تحت الإدارة البريطانية ، ولايعلمون أيضاً إذا كانت هذه الحكومة العربية ستحظى بالنجاح أم لا ، لذلك سوف يتم تشكيل تحقيقات في كل أنحاء المناطق الكوردية ، والنتيجة تؤكد وجهة نظر أهل كردستان الجنوبية فقط، وأنها سوف توافق على الاتحاد مع العراق إذا كانوا سيتعاملون مع المندوب السامي بطريقة مباشرة , لذلك سوف يقوم كوكس بوظيفة ثنائية فيما يتعلق بالعراق وكردستان**» (البري ، 2015 ، 41 – 42 ، كەيمەز، 2020).

رغم ذلك أن سياسة التقسيم أو فرق تسد التي تتبعها في ستراتيجيتها كانت واضحة في تعامل بريطانيا مع مكونات الشعب العراقي , وقد ظهر تلك السياسة بشكل واضح في جلسة مجلس العموم البريطاني في 14 حزيران 1921 حين قال تشرشل «**إن البريطانين أمامهم سياستان للتعامل مع الشعب العراقي ، فالسياسة الأولى تعتمد على الحفاظ على انقسامهم والعمل على إعاقة طموحاتهم القومية ، وذلك من خلال إقامة إدارات للنخب المحلية في كل إقليم تتمتع هذه الإدارات المحلية بقدر من الاستقلالية يجعل لها مصالحها المستقلة عن الإدارات المحلية الأخرى مما يعيق عملية الوحدة الحقيقية بين أطياف العراقيين , فضلا عن إثارة النعرات القبلية واستثارة كل قبيلة على الأخرى , فالسياسة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى سوف تساعد البريطانين كثيراً في هذا الصدد**» (البري ، 2015 ، 42) . أما السياسة الأخرى التي تحدث عنها تشرشل وهي كما قال : «**سياسة تتضمن تحقيق أهداف الحفاظ على استمرار حالة من الأنقسام داخل المجتمع العراقي , لكن هذه المرة ليس عن طريق إثارة النعرات القومية والطائفية والقبلية , وإنما تقديم الدعم الكامل لقيام حكومة عربية قوية تعتمد على قدر من المخزون الحضاري العربي وتكون صديقة لبريطانيا وحلفائها في العاصمة بغداد**» (البري ، 2015 ،42 - 43) .

وبعد أن لم تتمكن السلطات البريطانية من فرض سيطرتها بصورة كاملة على جميع المناصق الكوردية بعد تأسيس الحكومة العراقية المؤقته وتتويج الملك فيصل الأول ملكاً على العراق ، حيث شهدت المنطقة تطورات داخلية وخارجية فرضت على البريطانين في إعادة ترتيب الاوضاع السياسية من أجل إحلال السلام ، وتوفر قدراً من الأمن والاستقرار في المناطق الكوردية (البياتي , 2010 , 243).

لذا كان الهدف الرئيسي للأنكليز في كوردستان الجنوبية هو إقامة وتعزيز مواقع قوية لهم ، لخدمة مخططهم الاستعماري في العراق , خاصة في الشرقين الأدنى والأوسط عامة وإذا كانوا قد اتبعوا مغازلة المشاعر القومية الكوردية إلى حدّ ميول الانفصال , فإن ذلك كان من بين مواقفهم التكتيكية ، فضلاً عن أن سياستهم تجاه القضية الكوردية في العراق لم تتبلور وتستقر بصورة نهائية إلا بعد أن أقاموا في العراق حكماً موالياً لهم خاضعاً لسلطات المندوب السامي البريطاني والمستشارين ، وبعد أن تأكدوا من الاستحواذ على الثروة النفطية العراقية .(الحاج ، 1985 ، 94 - 95).

وقد كان وضع المسألة الكوردية في كردستان معقداً جراء عاملين (مار، 20 ، 53) :

1 ـ مسألة النفط في المناطق الكوردية والحقوق والامتيازات التي يرغب البريطانيون بالحصول عليها.

2 ـ كيفية التعامل مع المسألة الكوردية الذين يشكلون الاغلبية من سكان الموصل . فقد توقع صانعو السياسة الأوربيين منح الكورد استقلالاً في ظل الانتداب.

ولم تكن مسألة جنوب كردستان تكمن في أهميته الستراتيجية ووجود النفط فيها فقط . فقد ظهر ذلك واضحاً ففي شهر أيلول عام 1921 بعد أربعة أسابيع على تتويج الملك فيصل ملكا على العراق أوضح بدفع وتشجيع من المندوب السامي بأنه سيحول دون أي محاولة في فصل المناطق الكوردية عن مملكته، مثلما جاء في مؤتمر سيفر ، فلم يكن يريد أن يرى أغلبية شيعية في ميدان السياسة العراقية ، والكورد السنيون سيكونون عنصر الموازنة للاغلبية الشعية (فتح الله ، 2002 ، 261) . لذا يتضح بأن فصل جنوب كردستان عن الدولة العراقية كانت بعيدة عن ستراتيجية السياسة البريطانية والنظام الملكي في العراق.

ومما يجدر ذكره ، رغم أن المندوب السامي البريطاني برسي كوكس في 4 كانون الثاني عام 1922 أكد على حرص حكومته على عدم إرغام سكان المناطق الكوردية للتنازل عن حقوقهم ، مشيراً إلى أنه في حال العمل بموجب المادة (64) من معاهدة سيفر ، سيكون من حق الكورد إختيار الأنتماء إلى العراق أو عدمه ، وأن سكان مناطق كركوك والسليمانية ينبغي لهم أن يظلوا خلال عام كامل من المعاهدة خارج سلطة الحكومة العراقية (البياتي , 2010 , 236).

وقد جاءت تغيير الموقف البريطاني من المسألة الكوردية بعد مداولات المندوب السامي في بغداد مع وزارة المستعمرات فيما يخص بأوضاع المناطق الكوردية وكيفية التعامل معها ، حيث أوضح كوكس لأطمئنان الملك فيصل بشأن مستقبل المناطق الكوردية ، مشيراً إلى أنه بالإمكان المحافظة على بقاء كردستان العراق متحدة مع العراق حتى لو اضطرت

Original Article |**DOI:** https://doi.org/10.14500/kujhss.v7n2y2024.pp407-418

الحكومة البريطانية للألحاح على الجانب التركي لحذف العبارة الأخيرة من المادة (64) من معاهدة سيفر(البياتي ، 2010 ، 236).

المبحث الثاني : المعاهدة العراقية –البريطانية 1922 وتطورات المسألة الكوردية

لقد أكدت معطيات الواقع السياسي في العراق ذات الأثر المباشر بمسارات القضية الكوردية ، بريطانيا كانت تواجه مشاكل وعقبات داخلية وخارجية ، خلفها لها وجودها العسكري ، وقد خلفت إنعكاسات ذلك الواقع على الرأي العام البريطاني ، ألامر الذي دفع مخططي السياسة البريطانية أن ينسقوا مساعيهم بشكل تحقق لهم تكتيكاً ستراتيجاً يقلل قدر من الأمكان نفقاتهم ، فتوجت مساعيهم نحو الضغط على السلطة الملكية والحكومة العراقية لإبرام المعاهدة العراقية – البريطانية (البياتي , 2010 , 243) . بعد انتخاب الملك فيصل بن الشريف حسين ملكاً على العراق في 21 آب 1921 عملت بريطانيا في الوقت نفسه على انتهاج سياسة جديدة قائمة على عقد معاهدة بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية تحل محل صك الأنتداب البريطاني [3] مع تحقيق بعض المكاسب لبريطانيا وهي تخفيض نفقات الاحتلال، لذا قدم المعتمد السامي البريطاني أول مسودة المعاهدة إلى الحكومة العراقية وقد أرسل نسخة منه إلى لندن لتطلع عليها حكومته ، وتتكون المسودة من 15 مادة بدون مقدمة (البرقاوي ، 1980 ، 35) .

وفقًا لذلك سارع العاهل البريطاني الملك جورج الخامس إلى الإشارة إلى نية بريطانيا في عقد معاهدة تحالف مع العراق في برقية التهنئة التي بعثها إلى الملك فيصل بن الحسين بمناسبة تنصيبه ملكا"على العراق يوم 23 آب 1921.وبناء"على ذلك شرعت الوزارة النقيبية الثانية بمفاوضات مع المعتمد السامي البريطاني برسي كوكس لغرض عقد معاهدة تحالف عراقية بريطانية ترمي بريطانيا من ورائها إلى تغيير مركزها القانوني في العراق من شكل (انتداب) صريح إلى (تحالف) توافق عليه عصبة الأمم (بن عربية وغزالي ، 2019 -2020، 30).

فقد بدأت المداولات بين الجانبين العراقي والبريطاني لعقد المعاهدة ، استنادا إلى المفاوضات التي جرت مع الملك فيصل في لندن قبل ترشيحه لعرش العراق والتي تضمنت موافقة بريطانيا على عقد معاهدة ولاء وتحالف بين الحكومتين البريطانية والعراقية ، تحصل فيها الحكومة البريطانية على بعض المزايا الاقتصادية وتنص على استخدام مستشارين ومختصين بريطانيين لمساعدة الموظفين العراقيين (الغزالي ، 2021 ، 30).

حيث عدت بريطانيا المعاهدة واسطة لتبديل نظام الانتداب وتنظيم علاقاتها مع العراق بأقل كلفة وأقل احتكاك، مما يحدث لوكان حكماً مباشراً ، أي أن المعاهدة كانت بالنسبة لبريطانيا وسيلة للأشراف والسيطرة بدون تبديل في موقفها إتجاه عصبة الأمم، وقد جاء الموقف البريطاني على لسان المستر فيشر(ممثل بريطاني أمام مجلس عصبة الأمم في تشرين الثاني 1921 **((أنه نظرا لتقدم العراق السياسي فان بريطانيا ستعقد معاهدة مع العراق تتضمن الأسس التي أقرت من قبل العصبة حول العلاقات بين الدول المنتدبة والحكومة العربية في العراق)). (الغزالي , 2021 , 30) .** وفي الوقت نفسه ستكون أداة لمواجهة خطر الولايات المتحدة الامريكية التي ابدت اهتماماً بالأنتداب البريطاني على العراق ، لكونها منطقة غنية بالنفط، واصرت على انتهاج سياسة الباب المفتوح ، ومن هنا وجدت الحكومة البريطانية بتوقيعها المعاهدة مع العراق ستكون ضماناً لتفردها بثروات العراق بعيداً عن أية منافسة دولية (مهدى ،2022 ، 463) .

ومن أجل تكوين فكرة عن نوع الأسس التي ستوضح عليها المعاهدة أرسلت الحكومة البريطانية الميجر يونغ أحد موظفي وزارة المستعمرات البريطانية إلى العراق في 15 كانون الثاني 1922 في مهمة ظاهرها بعض الأمور الجانبية وباطنها سماع وجهات النظر المختلفة في العراق (البرقاوي، 1980 ،36).

ومما يجدر ذكره وفيما يتعلق بالمسألة الكوردية ، فقد أتخذ البريطانيون من حركة الشيخ محمود ورقة رابحة للضغط على حكومة الملك فيصل فضلاً عن ضغطهم من جهة أخرى في مشكلة ولاية الموصل للتوقيع على المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1922 (العكيدي ، 2002 ، 307) . كما حاولوا خلق إنطباع لدى الكورد بأنهم جادون بالوفاء بتعهداتهم تجاههم وذلك بايجاد صيغة للحكم الذاتي (البياتي ، 2010 ، 243).

ففي 2كانون الأول 1922 أصدرت الحكومة البريطانية بياناً أبلغ الزعماء الكورد وفيه اعترفت الحكومتان البريطانية والعراقية بحق الكورد الذين يعيشون داخل حدود العراق في إقامة حكومة كوردية ضمن حدود كردستان العراق . وقد أعلنت الحكومتان أنهما تأملان على أن العناصر الكوردية على أختلافها ستتوصل إلى إتفاق فيما بينها حول الشكل الذي ترغب أن تقوم به تلك الحكومة ، وحول الحدود التي ترغب أن تمتد إليها , وأن يرسلوا موفدين ذوي صلاحيات إلى بغداد للتداول في العلاقات الأقتصادية والسياسية مع حكومة بريطانيا والحكومة العراقية (علي ، 1992 ، 136).

وفي وزارة عبد الرحمن النقيب الثانية تم توقيع على المعاهدة العراقية ــ البريطانية في 10 تشرين الأول1922 ومدتها 20 عاماً وتضمنت 18 مادة (البري ، 2015 ، 50) . وبذلك تم تثبيت نظام الانتداب في العراق , وقد وافق الملك فيصل مرغما على المعاهدة ، فأراد الملك أن يربط مصالح بريطانيا مع حكومته من أجل الحصول على دعمهم في تثبيت ركائز دولته الفتيه ، والحؤول دون انفصال الكورد الذين كانوا يسعون إلى الاستقلال (زكي ، 2020 ،58) . وقد تضمنت المعاهدة من مقدمة وثمانية عشر مادة ، وألحق بالمعاهدة أربع بروتوكولات , وإلحق بها بروتوكول آخر في نيسان 1923 (مهدى ، 2022 ،، 463 - 464) . وبعد أن وضعت المعاهدة أمام المجلس التأسيسي للمناقشة الذي تم افتتاحه في 27 آذار 1924 (ناجي ، 2015 ،102) ، تحدث النائب توفيق السويدي موضحا أهمية هذا الموضوع وطالبا من نواب الأمة أن يبذلوا كل ما في وسعهم لتأمين غاية الأمة ورغباتها بدون أن يفرطوا بها وأن يكونوا يدا واحدة ثم قدم مقترحا بتوزيع نسخ من لائحة المعاهدة على أعضاء المجلس لتدقيقها واستطلاع آراء الشعب عليها، ليستطيع أعضاء المجلس التأسيسي من التصويت على موادها في الجلسة الثانية للمجلس ووضع المقترح في التصويت فقبل، ووزعت نسخ المعاهدة وبروتوكولاتها على الاعضاء باللغات الأربعة(العربية ،والانكليزية ،والتركية، والكردية)،ثم قبل اقتراح السويدي الثاني الذي يتضمن تشكيل لجنة لتدقيق المعاهدة، تضم مندوباً واحدا عن كل لواء عدا الموصل يكون منه مندوبان فوافق المجلس على الاقتراح، وشكل لجنة لتدقيق المعاهدة من خمسة عشر عضوا [4].

واستجابة لطلب المندوب السامي من الملك والحكومة المصادقة على المعاهدة استطاع رئيس الوزراء قبل منتصف ليلة العاشر من حزيران عام 1924 بموافقة المجلس التأسيسي على قبول المعاهدة واتفاقياتها (كوكس وهنري ، 1951 ، 77) ، بحضور (68) نائبا من مجموع مائة نائب ، وجرت مناقشات سريعة ثم عرض رئيس المجلس عبد المحسن السعدون تقريرين . الأول يمثل رأي المعارضين مرفوع من (23) عضوا بزعامة ياسين الهاشمي وأحمد الداود والشيخ سالم الخيون والتقرير الثاني مرفوع من رئيس الوزراء جعفر العسكري وموقع من (30) عضوا من مؤيديه، وبعد اجراء التصويت على تقرير المعارضة ظهر أن (43) عضوا مخالفا و(24)عضوا موافقا وواحد مستنكف لذلك سقط تقرير المعارضة ثم جرى التصويت على التقرير المرفوع من الحكومة، وكانت النتيجة (37) موافقا و(24) عضوا مخالفا و(8) مستنكفين , وبعدها تمت الموافقة على المعاهدة قبل

الساعة الثانية عشرة ليلاً إذ صوت إلى جانبها (37) نائبا من عدد الحاضرين البال(69) نائبا وعارضها (24)نائبا وأمتنع (8) نواب عن التصويت . (الغزالي ، 2021 ، 47).

وقد أثارت المعاهدة السخط واستياء الكورد ، فالمادة (3) من المعاهدة والتي نصت على أن « **يوافق جلالة ملك العراق على أن ينظم قانوناً أساسياً ، ليعرض على المجلس التأسيسي العراقي ، ويكفل تنفيذ هذا القانون الذي يجب أن لا يحتوي على ما يخالف نصوص هذه المعاهدة ، وأن يأخذ بعين الاعتبار حقوق ورغائب ومصالح جميع السكان القاطنين في العراق ، ويكفل للجميع حرية الوجدان التامة، وحرية ممارسة جميع أشكال العبادة ، بشرط أن لا تكون مخلة بالآداب والنظام العموميين ، وكذلك يكفل أن لا يكون أي تميز بين سكان العراق ، بسبب القومية أو الدين أو اللغة ، ويؤمن لجميع الطوائف عدم نكران ، أو مساس حقها بالاحتفاظ بمدارسها ، لتعليم أعضائها بلغاتها الخاصة ، على أن يكون ذلك موافقاً لمقتضيات التعليم العامة التي تفرضها حكومة العراق ، ويجب أن يعين هذا القانون الأساسي، الأصول الدستورية ، تشريعية كانت أم تنفيذية، التي ستتبع في اتخاذ القرارات في الشؤون المهمة المرتبطة بمسائل المالية ، والنقدية ، والعسكرية**» (المعاهدة العراقية – البريطانية , 1926 , 1) . ورغم أن المعاهدة تناولت " حرية الضمير ومساوات القوميات " لم يلب مطالب الكورد القومية الساعية إلى تقرير المصير، وكما التزمت المعاهدة الصمت إزاء الإدارة الذاتية للمناطق الكوردية . وكانت سياسة بريطانيا والحكومة العراقية في بنود عقد المعاهدة متناقضة مع نوايا الحكومة الكوردية التي كانت تعلق فيه آمالاً كبيرة على تحويل الحكمدارية في السليمانية إلى قاعدة للكيان الكوردي المستقل (محوي ،2008، 48 - 49) .

وقد جوبهت المعاهدة بالرفض داخل البرلمان حيث وصفوها بصك الأنتداب ؛لأنها لم تصرح بأستقلال العراق ولم تلغ الأنتداب، وكذلك جوبهت المعاهدة داخل المجلس بمعارضة قوية من ممثلي نواب الكورد في البرلمان وخاصة نواب (كركوك وأربيل) إذ قدموا طلبا إلى رئيس المجلس اقترحوا فيه تأجيل المذاكرة في المعاهدة إلى انتهاء مشكلة الموصل ، وقد أيدهم في هذا الرأي عبد الواحد الحاج سكر، وناجي السويدي (الغزالي، 2021 ، 42) .

وفي المجلس التأسيسي قدم مندوبو الألوية الشمالية (أربيل وكركوك) مذكرة إلى المجلس طالبين تأجيل المذاكرة في المعاهدة حتى الإنتهاء من مشكلة الموصل ، حيث أشار مندوب أربيل محمد شريف آغا وأيده فيه نواب الموصل ، ويتضمن الربط بين الموافقة على هذه المعاهدة وقضية الموصل ، بقوله « **أن مسألة الموصل تبقى مهمة إذا صدقت المعاهدة قبل حسمها ، نريد أمرين حل مسألة الموصل وتوزيع المعاهدة** » **(العمر ، 1979 ، 94).**

وإزاء هذا الموقف وفي محاولة من السير برسي كوكس لكسب ودَّ الكورد صرح عن رغبته بدخول نواب المنطقة الكوردية في المجلس التأسيسي بشرط الموافقة عليه والاشراف الخاص من الضباط البريطانيين أو المندوب السامي عند اللزوم , وقد أيد تشرشل وزير المستعمرات هذا الاقتراح في 3 تشرين الأول عام 1923 بقوله « **اقدر وجاهة الحجة في برقيتكم شريطة أن لايوضع الكورد تحت حكم العرب إن لم يرغبوا في ذلك** » (العكيدي ، 2002 ،) .

أن تأجيل المفاوضات حول مشكلة الموصل بموافقة عصبة الأمم في 3 شباط عام 1923 لسنة واحدة قد شجع بريطانيا والحكومة العراقية لإزالة العقبات الأخرى عن طريق الانتخابات فضلاً عن أن التنازل عن فكرة استقلال الكورد في المعاهدة غيرت طبيعة المشكلة الكردية تغيراً مهماً (البزاز ، 1954 ، 70 ؛ العكيدي ،2002 ، 308).

وعلى أثر تجدد التحركات الكوردية في عام 1922 ، أثناء البحث في معاهدة لوزان وفي العام نفسه اتضح للكود أن الحكومة البريطانية قد تخلت عن وعودها وتنكرت للحق الكوردي , فأنها اتفقت مع الحكومة العراقية على إصدار البيان الآتي في ديسمبر 1922 يتضمن « **تعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية معاً ، بحقوق الكورد والقاطنين ضمن حدود العراق ،في تأسيس حكومة كوردية ضمن هذه الحدود ،وتأملات أن الكورد على اختلاف عناصرهم سيتفقون في أسرع مايمكن على الشكل الذي يودون أن تتخذه تلك الحكومة ، وعلى الحدود التي يرغبون أن تمتد إليها ،وسيرسلون مندوبيهم المسؤولين إلى بغداد لبحث علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع حكومتي انكلترا والعراق** » (الحسني ، 1953 ، 263).

ومما يجدر ذكره عندماعقد المعاهدة الأولى بين بريطانيا والعراق عام 1922، بين السير برسي كوكس وعبدالرحمن النقيب , لاحظت الحكومة الانكليزية من عدم رضا العراقيين من المعاهدة ، امرت بتأليف لجنة وزارية للنظر في القضية العراقية ورفع تقرير عنها ، فأسفر ذلك إلى وضع بروتوكول في 30 نيسان 1923 والذي نص على تقليص مدّة المعاهدة إلى أربع سنوات , والعدول عن السياسة التي قضت بوضع لواء السليمانية تحت هيمنة المندوب السامي البريطاني في العراق والقضاء على حركة الشيخ محمود وتأسيس إدارة تضمن فيه مشاعر الكورد القومية وإلحاق هذا اللواء بالدولة العراقية كسائر الألوية (الحسني ، 2013 ، 303 -304).

ومن أجل احتواء موقف الكورد من المعاهدة في 11تموز 1923 أصدرت الحكومتان البريطانية ـ العراقية تطمينات جديدة للكورد جاء فيها (لازايف , 1991 , 232 - 233).

1. أن الحكومة لاتنوي تعيين موظف عربي في الأقضية الكوردية ماعدا الموظفين الفنيين .
2. لاتنوي إجبار سكان الأقضية الكوردية على استعمال اللغة العربية في مراجعاتهم الرسمية.
3. أن تحفظ كما يجب السكان والطوائف الدينية والمدنية في الأقضية المذكورة.

هذا في الوقت التي تضمنت المادة (7) من معاهدة عام 1922 على تعهد بريطانيا بتقديم الإمداد والمساعدة للقوات العراقية على أن تنظم صيغة التعاون في هذا المجال باتفاقية منفردة . ففي عام 1924 تم التوقيع على الأتفاقية العسكرية . وحدد الهدف من الاتفاقية الوصول بالعراق بعد أربع سنوات من تاريخ عقدها إلى تحمل المسؤولية التامة في الدفاع عن أمن العراق من الاعتداءات الخارجية وحفظ الامن الداخلي ،ولتحقيق الهدف نظمت الاتفاقية صيغة التعاون العراقي – البريطاني في (14) مادة ، ومعها منهاج مقترح لأجل توسيع الجيش العراقي خلال السنوات الأربع المحددة في الاتفاقية . وقد حدد شكل المساعدة في المجالات الآتية (الخطاب ، 1979، 33 – 35 ،المعاهدة العراقية – البريطانية، 1926 ، 3) :

1. تدريب ضباط الجيش العراقي .
2. تجهيزه بالأسلحة والذخائر .
3. أمداده بضباط بريطانيين لسد حاجة الجيش العراقي .

وبالمقابل فقد احتفظت بريطانيا بحقها فيما يأتي :

1. تفتيش الجيش العراقي من قبل قائد القوات البريطانية .
2. استشارة المندوب السامي في موضوع حركات الجيش العراقي وتوزيعه .

Original Article |**DOI:** https://doi.org/10.14500/kujhss.v7n2y2024.pp407-418

3. التشاور في كل ماله علاقة بالاعمال العسكرية الخاصة بحفظ الأمن الداخلي أو الدفاع الخارجي.

وبهذا فقد مست الاتفاقية العسكرية المسألة الكوردية فيما يخص بتعهد الجانب البريطاني بمساعدة العراق عسكرياً للدفاع عن حدوده ، ومساعدته على قمع الحركات المسلحة الداخلية والعشائرية وغيرها . (علي ، 1992 ، 103).

ومما يجدر ذكره عن سياسة بريطانيا تجاه المسألة الكوردية بخصوص المعاهدة ففي المادة (10) من المعاهدة والذي نص على ((**يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على اتفاقيات منفردة لتأمين تنفيذ المعاهدات أو الاتفاقيات أو التعهدات التي قد تعهد جلالة ملك بريطانية بأن تكون نافذة فيما يتعلق بالعراق ، وجلالة ملك العراق متعهد بأن يهيء المواد التشريعية اللازمة لتنفيذها ، وتبلغ هذه الاتفاقيات إلى مجلس جمعية الأمم**)) . (المعاهدة العراقية - البريطانية ، 1926 ، 1) . المقصود من التعهدات التي تعهدت بريطانيا بأن تكون نافذة في العراق وهي (عهد جمعية الأمم ، معاهدة لوزان ،الاتفاق البريطاني الفرنسي ، اتفاقية سان ريمو الخاصة بالنفط، كل اتفاقية دولية عمومية) .(الحسني ، 1983 ، 40 - 41) . إذ تؤكد هذه المادة على تعهد بريطانيا في تنفيذ تعهداتها الدولية في العراق ومنها معاهدة لوزان والتي جاءت بمواد منافية للأماني الكوردية في الاستقلال ، وهي توضح زيف التعهدات البريطانية للكورد في إنشاء كيان سياسي مستقل في كردستان الجنوبية.

المبحث الثالث : المعاهدة العراقية – البريطانية 1926 ومشروع معاهدة 1927 وتطورات المسألة الكوردية

نشأت مشكلة الموصل بعد الحرب العالمية الأولى كنتيجة لأنهيار الدولة العثمانية وقيام الدولة العراقية الحديثة . (العلوجي ،2007، 17) . تشمل منطقة(ولاية الموصل) في أغلبها كردستان الجنوبية ،حيث كانت تتكون من أربع ألوية،وهي :الموصل ،وأربيل ،وكركوك ،والسليمانية ، ولها أهمية من الناحية الستراتيجية إذ أنها مفترق الطرق بين العراق ،وسوريا ،وتركيا ،وايران ،وجنوب روسيا، وقد زادت أهميتها بعد اكتشاف النفط فيها ، وعندما دخلت ولاية الموصل تحت السيطرة البريطانية في العراق[5] . وبعد تأسيس الجمهورية التركية أصبحت مشكلة ولاية الموصل من المسائل المعقدة وخاصة بعد ادعاء الاتراك أن ولاية الموصل جزء من تركيا . (البزاز ، 1954 ، 79).

في الوقت الذي درس البريطانيون المسألة الكوردية على أساس إقامة أقاليم مستقلة في المناطق الكوردية لولاية الموصل ، برزت الحركة القومية في تركيا بزعامة مصطفى كمال أتاتورك ، والتي أرست سيطرة مؤثرة على المناطق الكوردية في شرق تركيا ، هذا ما جعل موقف الكورد في إقليم الموصل موقفاً صعباً (مار . 2006 ، 53) . بل تفاقمت المسألة الكوردية جراء الهجمات العسكرية التركية على المناطق الكوردية في شمال العراق [6]، دون إرسال قوات بريطانية لحماية الكورد من الهجمات التركية عليها (مار . 2006 ، 54).

وعند استقرار العلاقات البريطانية العراقية بتوقيع معاهدة تشرين الأول عام 1922 وعقد معاهدة لوزان في 24 تموز عام 1923 استقرت سياسة بريطانيا على العمل على إلحاق ولاية الموصل إلى العراق ، وكان قد اتفقت مع تركيا في معاهدة لوزان على ضرورة التوصل إلى حل لهذه المشكلة بالطرق الودية (علي ، 1992 ، 65) .

ففي 30 أيلول عام 1924 أقر مجلس عصبة الأمم تشكيل لجنة لدراسة مشكلة الموصل بعد أن تعذر حلها بالمفاوضات بين بريطانيا وتركيا ، وقد وصلت اللجنة إلى الموصل في 27 كانون الثاني عام 1925 ،وقد كان الكورد الذين كانوا يمثلون ثلاثة أخماس من سكان ولاية الموصل ضد الحكم العربي والتركي ، وكان كبار الملاك منهم هم الطبقة الوحيدة المؤيدة للحكومة العربية وتبعية الولاية لحكومة بغداد (علي، 1992 ، 66).

هذا في الوقت الذي كان النفط من أهم المواضع التي اشتعلت في قضية ولاية الموصل والتهديد بضمها إلى تركيا ،حيث أرادت بريطانيا أن تجعل من مشكلة الموصل تهديداً متواصلاً للعراق لكي تضطره إلى تسليم النفط إليها ، لذا كان هدف الحكومة العراقية من الإسراع في توقيع امتياز النفط هو تقرير مصير الموصل، على أن منح الامتياز يؤيد مواقف العراق أمام الأتراك في المطالبة في بهذه الولاية [7].

وقد أنهت اللجنة الأممية تقريرها حول قضية الحدود مع العراق وأوصت بابقاء المنطقة المتنازع عليها للعراق . على شرط استمرار نظام الأنتداب على العراق لمدة 25 سنة (الحسني ، 1989 ،39 – 40) . ثم اتخذ المجلس بعدئذ قرارها بتأييد التقرير ، وعلى أثر ذلك تم عقد معاهدتين الأولى بين العراق وبريطانيا حيث تم فيه تمديد أجل المعاهدة العراقية – البريطانية لعام 1922 ، حيث وافقت عليها الوزارة العراقية في 13 كانون الثاني 1926 ، وصادقت عليها البرلمان في 19 من الشهر نفسه من السنة نفسها . (الحسني، 1989 ، 39 – 40) . والثانية بين العراق وتركيا وبريطانيا في 5 حزيران 1926. (العلوجي ،2007 ، 17).

ومن الملاحظ أن اللجنة قد رأت في عدم تقسيم المنطقة المتنازع عليها ، وبموجب الأدلة التي حصلت عليها ارتباط المنطقة من جنوب خط بروكسل بالعراق . على أن تراعي شرطين متعلقين بالمسألة العراقية وهما . (الحسني , 1983 , 129) :

1. يجب أن تبقى المنطقة تحت انتداب عصبة الأمم لمدة 25 سنة .
2. ويجب مرعاة رغبات الكورد فيما يخص تعيين موظفين كورد لإدارة مملكتهم ، وترتيب الأمور العدلية والتعليم في المدارس ، وأن تكون اللغة الكوردية اللغة الرسمية.

وفي اجتماع مجلس العصبة في 16 كانون الأول 1925 اتخذ قراراً على أن تبلغ به المعتمد السامي في بغداد ببرقية توصية خاصة تضمنت أربعة نقاط من ضمنها وفيما يتعلق بالمسألة الكوردية ، على الحكومة البريطانية بصفتها الدولة المنتدبة على أن تؤكد على المجلس إتخاذ التدابير من أجل أن تؤمن للكورد، من أهل العراق ، التعهدات المتعلقة بالإدارة المحلية التي أوصت بها لجنة الحدود في استنتاجها الأخير . (الحسني ، 1983 ، 130 - 131).

ومايجدر ذكره في حسم قضية الموصل أن دمج ولاية الموصل بالدولة العراقية عام 1926 ، كان أمراً حيوياً في خلق الشخصية الفريدة للمنطقة الكوردية في العراق . ففي كل من إيران وتركيا بعد الحرب العالمية الأولى أصبحت دولا كاملة السيادة ، حيث تمكنت من فرض إرادتها على أقليتيها الكرديتين ،أمّا في العراق كان القرار بيد بريطانيا التي كانت اعتباراتها غريبة على المصالح العراقية والكوردية على السواء . هذا على أن بريطانيا ترددت بين تشجيعها التطلعات الكوردية نحو الحكم الذاتي ، بل وحتى تأسيس دولة مستقلة في جزء من ولاية الموصل ، وبين دمج تلك المنطقة بالدولة العراقية ، أصبح هذا التذبذب بمثابة أرض خصبة لنمو الحركة القومية الكوردية في العراق كما شكل الأسس لمنح الكرد حقوقاً خاصة .(بينغو , 2014 , 21).

إن قرار عصبة الأمم بابقاء ولاية الموصل ضمن الأراضي العراقية قد ارتبطت بتوقيع معاهدة جديدة بين العراق وبريطانيا، إذ كانت حكومة لندن تسعى خلالها إلى الغاء بروتوكول عام 1923 الذي حدد فيه عمر معاهدة عام 1922 باربع سنوات , وكذلك من أجل استغلال قضية الموصل كورقة ضغط لضمان المعاهدة الجديدة باستمرار الانتداب على العراق مدة خمسة وعشرين سنة أخرى كثمن لضمان عودة الموصل . (العكيدي , 2002 , 309).

لذلك لم تكن معاهدة عام 1926 إلا إستمرار لمعاهدة عام 1922 فلم يتغير في نصها إلا المدة الزمنية لسريان مفعول المعاهدة فقد نصت على أن مدة المعاهدة هي 25 سنة تنفيذاً لقرارات عصبة الأمم بشأن ضم الموصل للعراق . (علي، 1991 ،106).

وكان قرار مجلس العصبة قد جاء مصحوباً بضمانات للكورد العراقيين ، مما استوجب تضمين ذلك في نصوص معاهدة 1926 . وقبل أن يغادر تشرشل وزير المستعمرات بوضع المقترحات اللازمة لتنفيذ قرار مجلس العصبة حيث اقترح الوزير مفاتحة وكيل المندوب السامي في العراق حول الوضع في كردستان الجنوبيه ومايتمتعون به من مقاييس الحكم الذاتي وماهي الاجراءات المتخذه بصدد ذلك , إذ كانت الحكومة البريطانية تريد الاطلاع على مدى استعداد الحكومة العراقية على إدخال ضوابط واجراءات جديدة لاعطاء الكورد حقاً أكبر من الحكم الذاتي في مناطقهم . (العكيدي , 2002 , 309 - 310).

وفي رسالة المندوب السامي البريطاني في العراق المؤرخة في 10 شباط عام 1926 والموجهة إلى وزير المستعمرات إذ أشار المندوب إلى برقية الوزير المؤرخة في 27 كانون الثاني من العام نفسه وإلى المذكرة البارزة في قرار عصبة الأمم حول قرار الحدود ، فقد أبدى المندوب السامي اعتراضه على استخدام وزارة المستعمرات لمصطلح الحكم الذاتي المحلي ووردها بشكل مكررا مذكرة الوزارة حول المناطق الكوردية في العراق ، واوضح بأن الصحيح استخدام المصطلح الذي استخدمته لجنة الحدود التابعة لمجلس عصبة الأمم ، وفي الخطاب الذي ألقاه وزير المستعمرات أمام المجلس بعد ذلك وهو الإدارة المحلية . (العكيدي , 2002 , 310).

وفي الوقت نفسه فقد حظيت المسألة الكوردية باهتمام واضح في معاهدة عام 1926 ، ففي 2 آذار عام 1926 أرسلت الحكومة البريطانية إلى السكرتير العام لعصبة الأمم تقدم فيه المعاهدة العراقية – البريطانية لسنة 1926 المقدمة إلى مجلس عصبة الأمم ، وقد رافقت رسالتها هذه مذكرة تناولت إدارة المناطق الكوردية في العراق . فقد أوضحت في المذكرة أن نسبة عالية من الكورد يعملون في وزارة المالية والعدلية ونسبة يعملون في المصالح المختلفة , ولهم نصيب في الحكومة المركزية عضوان من مجموع عشرين عضواً في مجلس الأعيان وأربعة عشر نائباً من مجموع ثمانية وثمانون عضواً في مجلس النواب ووزيران في الوزارة , وتوجد نسبة عالية من الكورد في الجيش والشرطة . وفي مايخص استعمال اللغة الكوردية وتطور اللغة المكتوبة كوسيلة للمراسلة فيعود إلى جهود الموظفين البريطانيين ، وقد اكدت المذكرة أن الحكومة العراقية واصلت تشجيع اللغة الكردية الذي بدأته الإدارة الكردية.(حسين ، 1967، 179).

وقد كانت الحكومة العراقية تقدر مايترتب عليها من المسؤولية تجاه المسألة الكردية ، وفي إطار ذلك ورغبة منها في تحقيق أماني الأكراد ضمن الدولة العراقية ، فجاء تأكيداً على تلك السياسة في الخطاب الذي القاه رئيس الوزراء العراقي عبدالمحسن السعدون أمام مجلس النواب في 21 كانون الثاني 1926 حيث قال « **سادتي لايمكن أن تعيش هذه البلاد مالم تعط جميع العناصر العراقية حقوقها ... ينبغي أن تمنح الكورد حقوقهم , وينبغي أن يكون موظفوهم من بينهم ،ويجب أن تكون لغتهم اللغة الرسمية ، ويجب أن يتلقى أبناؤها الدروس في المدارس بلغتهم ...** » . (البوتاني ، 2008 ، 106 - 107) .

وقد أرسل رئيس الوزراء نص خطابه في منشور إلى الوزارات يطلب منها تطبيق هذه السياسة . كما استشهد المذكرة بخطاب آخر القاه وكيل المندوب السامي في مأدبة اقيمت في دار الانتداب للاحتفال بتوقيع المعاهدة الجديدة إذ قال فيه أن يكون غرض الحكومة العراقية تشجيع الكورد على الفخر بكرديتهم لاتثبيطهم وأكد أن هذه هي السياسة التي اتبعتها الحوكمة العراقية واستشهد أيضاً بالخطاب الذي ألقاه الملك فيصل في المأدبة نفسها حين قال أنه من بين واجبات العراقي الصادق تشجيع أخيه الكوردي العراقي على التمسك بجنسيته والالتحاق به في الأضواء تحت العلم العراقي .(حسين،1967: 179 – 180).

كان لاستمرار مشكلة ولاية الموصل وإثارتها على مستوى الدولة عدة انعكاسات إيجابية على المسألة الكردية في العراق يمكن اجمالها في النقاط الآتية . (قادر ،2003، 107).

1) إعادة القضية الكوردية إلى طاولة المداولات الدولية في العراق ، وقد أثارت في شأن حقوق الكورد مناقشات دولية للمرة الثانية بعد مؤتمر الصلح ومعاهدة سيفر الأمر الذي أدى إلى تجدد الأمل للمسألة الكوردية ، وأدى إلى اعتراف دولي جديد بحقوق الكورد في العراق .
2) اللجنة التي شكلت لدراسة المنطقة من قبل عصبة الأمم توصلت إلى نتيجة مفادها أن المنطقة ليست تركية ولاعربية ، وإنما ذات هوية كوردية ، وأن سيادة الهوية واللغة الكوردية في المنطقة أمر لايتطرق إليه الشك .
3) بعد قرار عصبة الأمم بضم ولاية الموصل إلى العراق ورفض مزاعم تركيا في عام 1925 ، أوصت العصبة بناء على تقرير اللجنة ، بمراعات الاكثرية الكوردية وحقوقها في تشكيل حكم محلي , والاحتفاظ بهويتها.

ومايجدر الإشاره له حول حسم قضية الموصل أن الحكومتين العراقية والبريطانية كانت لهما مصالح جوهرية في ضم ولاية الموصل إلى العراق ،أما بالنسبة إلى بريطانيا فقد أدركوا كمية النفط المخزون الذي تحتويه المناطق الكوردية وخصوصاً مناطق (كركوك، وخانقين، وأطراف مدينة الموصل) . أما الدولة العراقية وخصوصاً الملك فيصل وهو سني يحكم اكثرية شيعية فأن بقاء المناطق الكوردية ضمن الدولة العراقية كان يعني بالنسبة له نوعاً من الموازنة الطائفية في العراق .(قادر ، 2003، 107) . وكان الاتفاق التركي البريطاني على حل مشكلة الموصل قد حرم الكورد من الأستفادة من صراعها . وقامت الحكومة العراقية بعد ذلك بمحاولات لاخضاع المناطق الكوردية , ومنها عشيرة برزان التي انتفضت بقيادة الشيخ أحمد البرزاني ، وتم إنهاء الانتفاضة بالدعم البريطاني المباشر للجيش العراقي .(قادر ، 2003 ، 108).

عندما لم تستطيع الحكومة من إنهاء حركة الشيخ محمود المطالب بقيام كيان سياسي مستقل في كردستان العراق ، وبالرغم من سيطرتها على مدينة السليمانية ،واستخدامها منتهى وسائل البطش والشدة، إلا أنها طالت من دار الاعتماد البريطانية بحل هذه المسألة ، حيث تم الاتفاق الجهات المختصة مع الشيخ محمود في 17 حزيران 1927 على النقاطالآتية .(الحسني , 1989 , 47 -48) :

1. أن لايدخل الشيخ محمود , ولابعض أقاربه المعنيين في الاراضي العراقية إلا بإذن من الحكومة .
2. تعهد الشيخ بعدم التدخل في أمور الحكومة العراقية , وعدم تشجيع آخر على ذلك , والابتعاد عن الاشتراك في أي عمل سياسي.
3. إرسال نجله (بابا علي) إلى بغداد لتلقي العلوم تحت رعاية الحكومة فيكون بمثابة رهينة لديها .
4. أن تعيد الحكومة إلى الشيخ محمود أملاكه ،وأن تعفو عن عدد معين من أتباعه ، باستثناء المتهمين ، على أن يدير هذه الأملاك أحد وكلائه.

وعندما لم يتغيير الواقع السياسي في العراق، حيث استمرت إدارتها بيد بريطانيا بتمديد مدة الأنتداب على العراق 25 عاماً بموجب معاهدة عام 1926 وذلك إلى حين دخولها عصبة الأمم، كانت تلك من أهم الأسباب التى دعت إلى العمل على عقد معاهدة جديدة

وهي المعاهدة الثالثة في عام 1927 ، والتي تضمنت على 16 مادة (البري ، 2015 ، 108 -111) . وقد لاقت المعاهدة رفضاً شديداً على المستوى الشعبي والحكومي في العراق ، فلم توفق حكومة عبد المحسن السعدون إلى عقد معاهدة عام 1927 ، لذا قامت الحكومة البريطانية بسحب المعاهدة الجديدة ولم يتم العمل بها (الحسني ، 1983، 176 - 177) . وفيما يتعلق بالمسألة الكوردية ،رغم فشل معاهدة عام 1927 لم يختلف مضمون المعاهدتين أي معاهدة عام 1926 ومعاهدة عام 1927 حتى فيما يخص بالملاحق (البرقاوي ، 1980 ، 145) . يتضح لنا أن السياسة البريطانية في العراق بشكل عام وخصوصاً فيما يتعلق بقضية الموصل كان النفط هو المحرك الأساسي لتلك السياسة ، والتي تم حسمها بموجب معاهدة 1926 ،دون أن ينص المعاهد على بند يشر فيها إلى المسألة الكوردية.

المبحث الرابع : المعاهدة العراقية – البريطانية 1930 وتداعياتها على المسألة الكردية

ففي تموز 1929 وبعد و صول حزب العمال البريطاني[8] إلى السلطة ، أوعزت الحكومة البريطانية إلى المندوب السامي في بغداد، أن يخبر حكومة العراق عن عزمها في إنهاء الأنتداب وترشيح العراق إلى عصبة الأمم ، وطلبت إليه فتح المفاوضات مع الحكومة العراقية ،لعقد معاهدة تحدد العلاقة بينهما (بن عربية وغزالي 1919 – 1920 ،34 - 35) . وقبل عقد المعاهدة كانت القوى الكوردية على دراية بأن المعاهدة المقترحة لاتتضمن أية مواد حول حقوف الكورد في العراق ،وماقدمته السلطات البريطانية من إضاحات حول هذا الشان اتصفت بالمماطلة والمراوغة ،حيث وضعت السلطات البريطانية جميع وعودها التي قدمتها أبان أزمة الموصل تجاه المسألة الكوردية في طي النسيان ، بأن المعاهدة يتم ابرامها بين دولتين صديقتين ومستقلتين وليس بوسع أحد منهما فرض إرادتها في هذه المسائل الداخلية (محوي ، 2008 ، 75) . لذلك عندما نشرت المعاهدة في 18 تموز 1930 اتضح للكورد أنها جاءت خالية من بحث الامتيازات التي أوصت بها عصبة الأمم لهم في قرارها المتخذ في جلسة في 16 كانون الأول 1925 فأستنكروها (الحسني، 1983 ، 230). بعد أن اتضح لهم أن المعاهدة هي وسيلة للحفاظ على الهيمنة البريطانية (محوي , 2008 , 75).

وفي سعي نواب الكورد بطرح المسالة الكوردية ومعرفة مصيرها من المعاهدة التي تنوي عقدها بين بريطانيا والعراق، فعندما شرعا الطرفين البريطاني – العراقي عن عقد معاهدة جديدة سأل أحد النواب الكورد المعتمد السامي البريطاني في شباط من العام نفسه عما إذا كانت المعاهدة التي تبحث عن عقدها بين الحكومتين العراقية والبريطانية ستتضمن شروطاً تضمن الحقوق التي أشارت إليها عصبة الأمم في القرار الذي اتخذته عندما قررت إبقاء ضم ولاية الموصل للعراق . فأجاب أن المعاهدة المنوي عقدها عبارة عن حلف بين الطرفين . ولكن تطميناً لرغبات الكورد أذاعت الحكومة في 10 نيسان من العام نفسه قالت فيه " أنها قررت احضار لائحة قانونية للعرض على مجلس الأمة (مجلس النواب) عند اجتماعه القادم لجعل اللغة الكوردية لغة رسمية في الأماكن الكوردية استناداً إلى المادة السابعة عشر من القانون الأساسي . والحكومة عازمة على انتهاج خطة تنطبق على روح الوعود التي سبق أن وعد بها الكورد في العراق (علي ،1991 ، 109) . وقد عرضت المعاهدة على المجلس النيابي حيث أقرها بأغلبية (69) صوتاً ضد (13) اعترضور عليها وغاب خمسة أعضاء ،وبمشاركة نواب الكورد في التصويت على المعاهدة[9].

في 30 حزيران عام 1930 ابرمت الحكومة العراقية معاهدة مع بريطانيا، والذي لم تتضمن إشارة صريحة يخص المسألة الكوردية ،وقد خيب نص المعاهدة ظن الكورد الذين كانوا يأملون أن يتضمن المعاهدة على نص يضمنون فيها الحصول على شكل الحكم الذاتي ضمن العراق المستقل (العكيدي، 2002 ، 311)، وقد احتج الكورد على المعاهدة العراقية – البريطانية ؛لأنهم لم يجدو فيها أي ذكر للامتيازات التي وعدهم الأنكليز بها (الحسني ، 1989 ،87) . ولإزالة هذه الشكوك قررت سلطات الأنتداب بأن يصطحب وكيل المندوب السامي هربرت يونك ووكيل رئيس الوزراء جعفر العسكري في زيارة للألوية الشمالية يعلنان فيها سياسة الحكومتين العراقية والبريطانية تجاه الكورد , وقد حصلت موافقة مجلس الوزراء على قرار الزيارة في 5 آب 1930 . وقد سافر الوكيلان إلى كركوك وأربيل والسليمانية في 8 آب من العام نفسه ، حيث تحدث رئيس الوزراء عن استعداد الحكومة العراقية لوضع لائحة قانون اللغة الكوردية حيثما توجد أكثرية كوردية ، وعينت بهذا الخصوص المفتشين لمدارس تلك الألوية واتخاذ الحكومة التدابير الكاملة لاحضار قوات من الشرطة لها اطلاع على اللغة الكوردية ، ثم قدم وكيل المندوب السامي شكره بالنيابة عنهم لمرافقته والقى كلمة أكد فيها على التزام دولته بكل مقرراتها بحق الكورد وإن حكومته لم تشر إلى منحهم دولة منفصلة بذاتها بل لهذه القومية خصوصية من حيث الإدارة المحلية في المناطق التي تشغلها.

وقد عبر أهالي السليمانية خلال هذه الجوله عن رأيهم ومواقفهم بصراحة مطالبين باستقلال كردستان العراق تحت الإشراف البريطاني (العكيدي، 2002 ، 312 - 313) . وبعد أن لم تؤدي تلك المحاولات إلى انفراج الموقف , وفي اجتماع ضم الملك فيصل والمندوب السامي البريطاني فرنسيس هنري همفريز ورئيس وزراء العراق نوري سعيد ، على أن مجلس الوزراء نشر قبل إبرام المعاهدة في 10 نيسان 1930 بياناً جرى الحديث فيه عن اعداد مشروع قانون ينص على جعل اللغة الكوردية لغة رسمية في كردستان , حيث أصبح الطابع التكتيكي صفة واضحة في التعامل مع المسألة الكردية ، عندما ظل هذا القانون حبراً على الورق بعد مصادقة البرلمان عليها (محوي ، 2008 ، 75) . وبما أن المعاهدة الجديدة قد تجاهلت مطالب الكورد القومية . وكان المفروض أن تجري الأنتخابات البرلمانية في صيف 1930 من أجل التصديق على المعاهدة في شهر أيلول من العام نفسه ،وقد أصر المواطنون الكورد في السليمانية على مقاطعة هذه الانتخابات (علي ، 1991 ،111) . فقد بدأت موجة من الاحتجاج في كردستان ضد سياسة بريطانيا والحكومة العراقية المناوئة للمطامح الكوردية , وعندما لم يحصل الكورد على ضمانات في المعاهدة المبرمة فقد اندلعت الاضطرابات في السليمانية وأصبحت مركزاً للاحداث، ووقعت أعمال عنف وتظاهرات احتجاجية خطيرة ضد المعاهدة ، حيث أعلنت سكان السليمانية والمناطق المجاور لها في 6 أيلول عام 1930 عن مقاطعتهم للأنتخابات البرلمانية وتميزت بضخامة عدد المشتركين فيها وروح التحدي ضد الحكومة (العكيدي , 2002 , 313).

ومما يجدر ذكره فقد جاءت معاهدة عام 1930 في المجال العسكري كما في المعاهدات السابقة (1922 و1926 و1927) حيث تعطي المعاهدة لبريطانيا من حقوق غير محدودة لتواجد قوات عسكرية في العراق. هذا فضّل على أن المعاهدة تعطي حقوق غير مشروطة وغير محدودة لبريطانيا لتحركات العسكر داخل أو في جميع أنحاء العراق (زكي ، 2020 ،115) . وهذا ما كان يمس المسالة الكوردية في استخدام القوات العسكرية في مواجهة الحركات الكوردية المطالبة بحقوقها في الاستقلال.

وقد توقع الكورد أن تلتزم الحكومة العراقية بوعودها تجاه المسألة الكوردية وتستجب لمطالب الكورد ، إلا أن ذلك لم يتحقق رغم تأكيدات عصبة الأمم. وأدى هذا إلى استمرار بالاحتجاج وتقديم المذكرات لعصبة الأمم (حبيب، 2005 ،108) .

ولاشك أن العراق كان يقع تحت ضغوط ومخاوف عديدة من الجانب التركي الذي كان يقف ضد قيام العراق باعطاء أية امتيازات أو تشجيع المطالب القومية الكوردية خوفاً من تاثير ذلك على علاقته مع حكومة تركيا وعلى كورد تركيا في الوقت نفسه . ومن ناحية أخرى فأن عدم تحقيق مطالب الكورد سيدفع بهم إلى تقديم وارسال برقيات الاحتجاج إلى عصبة الأمم التي اشترطت احترام حقوق الأقليات في العراق كشرط لقبوله في عضوية عصبة الأمم والذي بدوره سيعرقل تحقيق استقلاله (العكيدي ، 2002 ،311) .

وفيما يتعلق بالقادة الكورد فإنهم بعد صدور نص المعاهدة أرسلو العرائض تلو الأخرى إلى عصبة الأمم ، حيث قدمت العرائض إلى سكرتارية عصبة الأمم . وقد ابرقت بواسطة المندوب السامي احتجوا فيها على خلو معاهدة عام 1930 من أية إشارة لقضية المطالب القومية للكورد (محوي ، 2008 ، 75) . كما تقدم عشرة الآف من أهالي السليمانية بقيادة سياسي و أشراف السليمانية عريضة احتجاج في تموز عام 1930 إلى مجلس عصبة الأمم بان تقوم بالإشراف على حكومة كوردية مستقلة في العراق ، وأرسلت سلسلة من المطالب الكوردية الأخرى المماثلة كتبت خلال سنتي 1930 – 1931 إلى عصبة الأمم طلبت من حكومة العراق بضرورة الحاجة إلى أن تضمن ولاء رعاياها من الكورد، وقد اعقب تقديم العرائض المطلبية مقاطعة كورد السليمانية عن المشاركة في انتخابات مجلس النواب (حبيب ،2005، 106).

وجاء رد مجلس العصبة على الاحتجاجات أن العصبة لم تصدر أي قرار يبرر تلك الطلبات في إنشاء حكومة كوردية تحت إشراف العصبة . وقد أيدت الحكومة البريطانية مجلس العصبة وذلك بأن الحكومة العراقية قائمة بتنفيذ كافة تعهداتها تنفيذاً فعلياً . وكذلك أشار المندوب السامي في معرض تعليقه على استفسار بعض أعضاء لجنة الانتداب الدائمة في مجلس عصبة الأمم ،عما حدث من تقدم في العراق بأن الحكومة العراقية ملتزمة في مسألة حفظ حقوق الأقليات كقانون اللغة المحلية كما هي ساعية إلى ازالة الخلافات الكوردية مع الحكومة (العكيدي ،2002، 312) . وقد اعترض همفريز على رأى اللجنة بتعيين ممثل عن عصبة الأمم في العراق بذريعة الإشراف على تنفيذ الضمانات المتعلقة بالأقليات مؤكداً بأن ذلك سوف يقلل من سيادة العراق وعدم ثقته في كفاءته وقد يؤدي إلى إثارة الضغائن والخلافات الدينية في أن كل الطوائف تعيش بسلام في المنطقة كما أنه يعني أضاً بقاء الأنتداب (حبيب , 2005 , 108) . وفي الوقت نفسه إتهم رئيس الوزراء نوري السعيد ونائبه جعفر العسكري الموظفين البريطانيين بشخص وكيل المندوب السامي وبعض ضباط القوة الجوية البريطانية العاملين في العراق بتشجيع الكورد على المعارضة والاحتجاج بهدف بقاء النفوذ البريطاني في العراق (العكيدي، 2002 ،312).

وعندما شرعت الحكومة في إجراء الانتخابات في السليمانية في 6 أيلول عام 1930 ، تم مقاطعتها من الأهالي . وقد تطورت المقاطعة إلى المواجهة بين الأهالي والشرطة (مستهفا ، 2017 ، 154) , ومالبثت الحكومة أن استعانت بالجيش لتقضي على هياج الأهلين فأسفرت حركات الجيش والشرطة عن مقتل (20) شخص وجرح أكثر من (30) وتم اعتقال (100) شخص، مما أدى إلى تأجيل الانتخابات لمدة اسبوع ثم جرى انتخاب مرشحي الحكومة وفق سياقها. فكان ذلك إيذاناً ببدء مرحلة جديدة من الكفاح من أجل إرساء المسالة الكوردية وفق المطالب القومية في كوردستان الجنوبية (الحسني ، 1989 ، 89 ،طالباني، 2011 ، 161) . فقد أدت أحداث السادس من أيلول إلى توتر شديد في الموقف فقرر الشيخ محمود رفع راية الكفاح المسلح من جديد، حيث وصل إلى كردستان قادماً من المناطق الحدودية في إيران (محوي ، 2008 ، 77) .

وقبل الثورة وأثنائها رفع وجهاء الكورد إلى عصبة الأمم العديد من الشكاوي والمطالبات لتنفيذ قرار العصبة المؤرخ في كانون الثاني 1926 , وفي الرسالة التي وجهها المشاركون في الحركة الكوردية إلي عصبة الأمم جراء الأحداث في السليمانية ، فقد جاء فيه مايأتي **" ليس خافياً على أحد تلك الحقيقة وهي أن السلطات العربية حصراً تتحمل مسؤولية الاحداث الجارية في السليمانية ،وأن أول طلقة سببت مقتل جندي عربي قد اطلقها ضابط عربي، ثم بدأ بعدها تنكل متعمد برجالنا ونسائنا وأطفالنا"**(محوي ،، 77) . ولكن العصبة رفضت النظر فيها الأمر الذي شجع الحكومة العراقية أن تقمع الثورة بالحديد والنار بمساعدة القوات البريطانية .(قادر ، 2003 ،109).

وفي الثالث من تشرين الثاني عام 1930 وجه الشيخ محمود والضابط الكوردي الرائد محمود جودت نداءا إلى عصبة الأمم جاء فيه **" نحن الموقعون أدناه ، ممثلو الامة الكوردية في العراق نرجوا اطلاع عصبة الامم على بياننا حولأننا لم نعد قادرين على تحمل الظروف التي تفرضها الحكومة العراقية علينا .... وطالما أن الحكومة البريطانية لاتمد إلينا يد العون والمساعدة , فاننا نضطر على التحرك بأنفسنا ... علينا أن نظهر للعالم أجمع وباسم مصالح الانسانية بأنه ستتم حماية الأمة الكوردية , والأقليات القومية المضطهده الأخرى في العراق من الإساءات اللاحقة , ونأمل بأن بريطانيا ستحافظ في أثناء الاحداث القادمة على حيادها نحونا وألا تقف ضد طموحاتنا العادلة "** (محوي ، 2008، 77 -78).

ومما يجدر ذكره ،رغم تعهد الشيخ محمود للحكومة العراقية في عام 1927 بالابتعاد عن العمل السياسي ، الإ أن عدم ذكر المسألة الكوردية في المعاهدة العراقية – البريطانية كان عاملاً واضحاً في عدم مصداقية بريطانيا تجاه المسألة الكوردية، وعودة الشيخ إلى العمل السياسي ، حيث قدم طلباً إلى المعتمد السامي البريطاني في بغداد بوجوب إنشاء حكومة كوردية تمتد من زاخو إلى خانقين . وعلى الرغم من عدم النظر إلى مطلبة، ارسلت حملة عسكرية ضده أرغم على تسليم نفسه إلى الحكومة العراقية في 13 أيار 1931 . (الحسني، 1989 ، 91 -92) . يتضح لنا أن عدم ذكر المسألة الكوردية في المعاهدة العراقية _ البريطانية ، أصبحت إحدى المسائل المهمة في القضية العراقية، وكذلك دخلت المسألة الكوردية بعد المعاهدة مرحلة جديدة تمثلت في النضال الثوري والكفاح المسلح.

النتائج

1. أن الوحدة العراقية في ثورة العشرين قد احرجت بريطانيا و لذا أبدت استعدادها لإرضاء الكورد وإعطائهم وعود في تأسيس كيان قومي مستقل ،أثبتت المعاهدات العراقية – البريطانية زيف الوعود البريطانية تجاه المسألة الكوردية ، مما أدى إلى قيام حركات مقاومة كوردية من أجل تحقيق مطلب الاستقلال .
2. أن ماكان يصدر من الحكومتين العراقية والبريطانية إزاء المسألة الكوردية كانت تطمينات معسولة ،لو كانت الحكومتان لهما حسن النية تجاه القضية الكوردية كان لابد أن يتضمن تلك المعهادات فقرات تضمن بها حق الكورد بموجب الوعود التي وعدتها بريطانيا للكورد وماتضمنه قرارات عصبة الأمم تجاه المسألة الكوردية.
3. في الوقت الذي كانت بريطانيا تعطي وعد للكورد في تأسيس حكومة كوردية وحق تقرير مصير الكورد كانت تجري بشكل سري وعلني في عقد معاهدة مع الحكومة

Original Article |**DOI:** https://doi.org/10.14500/kujhss.v7n2y2024.pp407-418

العراقية لتحديد علاقتها مع الحكومة العراقية دون ذكر نقطة أو إشارة إلى المسألة الكودية في المعاهدة.

4. استخدام القضية الكوردية أداة ضغط على الحكومة العراقية ، فالقضية الكوردية في العراق كانت تسير بشكل أو بأخر وفقاً للمصالح البريطانية، يتضح ذلك من خلال بنود المعاهدات وخاصة في المجال العسكري.

5. القوى الأقليمية هي الأخرى تمثل عامل ضغط على بريطانيا في موقفها من القضية الكوردية في العراق، حيث كانت تسير سياسية بريطانيا في العراق تجاه المسألة الكوردية في إرضاء القوى الاقليمية , والتي تقوم على أساس عدم قيام حكومة كوردية مستقلة في العراق.

6. استغلت بريطانيا الطموحات الكوردية في قيام كيان كردي مستقل ، وذلك من أجل خلق وضع سياسي متوتر في العراق يساعدها في ترسيخ نفوذها وتحقيق مصالحها في العراق وذلك من خلال المعاهدات التي عقدتها مع العراق دون ذكر المسألة الكوردية فيها.

7. المعاهدات العراقية ـ البريطانية ليست إلا غطاء للبريطانيين ليحدوا من استقلال العراق وأن يحصلوا على حق التدخل في شئون العراق كما يحلو لهم . والمحافظة على تأمين وصول الشركات البريطانية إلى نفط العراق وحق بريطانيا للتدخل العسكري متى ماحصلت المخاوف على مصالحها.

8. فقد مست الاتفاقية العسكرية المسألة الكوردية فيما يخص بتعهد الجانب البريطاني بمساعدة العراق عسكرياً للدفاع عن حدوده ، ومساعدته على قمع الحركات المسلحة الداخلية والعشائرية.

9. ضمن البريطانيين بفضل سياسة المعاهدات في التقليل من المقاومة المسلحة ضد سياستهم الاستعمارية عندما وجدو أن مصالحهم الاستعمارية تتطلب الحد من تدخلاتهم في شؤون العراق الداخلية .

المصادر

البري , نورا السيد عبدالله , القضية العراقية وموقف البرلمان البريطاني (1920 – 1936) , (2015) , اطروحة دكتوراه (غير منشورة) , جامعة بنها , كلية الاداب – قسم التاريخ .

أحمد , كمال مظهر , كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى,(1984) , ترجمة : محمد ملا كريم , دار آفاق عربية للطباعة والنشر , بغداد .

إدريس , عبد الرحمن, الشيخ محمود الحفيد " البرزنجي " والنفوذ البريطاني في كردستان العراق حتى عام 1925 , (2007) , مطبعة شفان , السليمانية .

البياتي , عبد الرحمن إدريس صالح , سياسة بريطانيا تجاه كُرد العراق (1914 – 1922) , (2010) مؤسسة ژين , السليمانية .

أديث وائي , أيف , بينروز , العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915 – 1975 , (1989) , ت : عبد المجيد حسيب القيسي ' ج1 الدار العربية للمطبوعات , بيروت .

البرقاوي , أحمد رفيق , العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922 – 1932 , (1980) , دار الرشيد , العراق .

البزاز , عبد الرحمن , العراق من الاحتلال إلى الاستقلال , (1954) , بغداد .

بغورة , مريم , التواجد البريطاني في العراق 1914 – 1932 , (2015 – 2016) , جامعة محمد خيضر , الجزائر.

بن عربية , شهرزاد و غزالي , فاطمة , السياسة البريطانية في العراق 1920 – 1945 , (2019 – 2020) , رسالة ماجستير (غير منشورة) , جامعة محمد بوضياف , الجزائر .

البوتاني , عبد الفتاح علي, وثائق بريطانية عن تشكيل دولة كردية مستقلة 1924 – 1927 , (2008) , الاكاديمية الكردية , اربيل .

بيل , ألس, فصول من تأريخ العراق القريب , ترجمة : جعفر الخياط , ط2 , بغداد .

بينروز , أديث وائي , أيف , العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915 – 1975 , (1989) , ترجمة : عبد المجيد حسيب القيسي ' ج1 الدار العربية للمطبوعات , بيروت .

بينغيو , أوفرا , كرد العراق بناء دولة داخل دولة , (2014) , ترجمة : عبالرزاق عبدالله البوتاني , داراراس للطباعة والنشر , اربيل .

التكريتي ,حارث عبد الرحمن الطيف محمد ، نشأة حزب العمال البريطاني وتطوره حتى عام 1924م، (2007) , رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تكريت، كلية التربية .

الجوال , خالد احمد ، موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي (1920 – 1958) , (2013) , ج1, اصدارات مشروع بغداد .

الحاج , عزيز , القضية الكردية في العشرينات , (1985) , مطبعة الانتصار , بغداد .

حبيب ,كاظم , لمحات من نضال حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق , (2005) , دار أراس , اربيل .

حسن , عبد المجيد فهمي , دليل تاريخ مشاهير الالوية العراقية , (1947) .

الحسني , عبد الرزاق , تاريخ العراق السياسي الحديث , (1989) , ط7 , ج3 , دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد .

الحسني , عبد الرزاق , العراق في دورَي الاحتلال والانتداب , (2013) , دار الرافدين , بيروت.

الحسني , عبد الرزاق , العراق في ظل المعاهدات , (1983) , ط 6 , مطبعة دار الكتب , بيروت.

الحسني , عبد الرزاق , تاريخ العراق السياسي الحديث , ط7 ج1 , (1989) , دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد.

الحسني , عبدالزاق, العراق في دوري الاحتلال والانتداب , (2013) , مطبعة الرافدين , بيروت.

الحسني, عبدالرزاق , تاريخ الوزارات العراقية , ط2 ,(1953) , مطبعة العرفان , صيدا .

حسين , فاضل , مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية - البريطانية - التركية وفي الرأي العام , (1967) , ط2 , مطبة أسعد , بغداد .

حمدي , وليد , الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية دراسة تاريخية وثائقية , (1992) , مطابع سجل العرب , القاهرة.

الخطاب , رجاء حسين حسني , تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921 ـ 1941 , (1979) , دار الحرية للطباعة.

زكي , مأمون أمين , أنجازات العراق الدبلوماسية أثناء العهد الملكي 1921 -1958 , (2020) , دار الحكمة , لندن.

السويدي , توفيق ، مذكرات في نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، (2011) , ط1، دار الحكمة، لندن.

شريف ، هيوا حميد ، كاريگەری رۆڵی سەركردە لەسەر باردۆخی سیاسی باكور وباشوری كوردستان لەنێوان سالآنی 1918 – 1921 توێژینەوەیەكی مێژوویی ، (2019) ، ژمارە(2) ، كۆڤاری زانكۆی كۆیە بۆ زانستە مرۆڤایەتی وكۆمەلایەتیەكان .

طالباني , مكرم , مراحل تطور الحركة الكردية , (2011) موسسة حمدي , السليمانية.

العابدي , جميدة , التطورات السياسية في العراق (1920 – 1958) , (1988) , رسالة ماجستير (غير منشورة) , جامعة بسكرة ,2019.

العبادي , محمد يونس , اوراق الملك فيصل الأول ملك العراق , (2014) , دار ورد الاردنية , الاردن.

العسكري , جعفر , مذكرات جعفر العسكري ، (1988) , تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة، دار السلام، لندن.

العكيدي , عمار يوسف عبدالله عويد , السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق 1914 – 1945 , (2002) , اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ,كلية التربية – جامعة الموصل.

العلوجي , عبد الكريم , الصراع على العراق : من الاحتلال البريطاني إلى الأحتلال الأمريكي , (2007) , الدار الثقافية , القاهرة.

على , عثمان , الكرد في الوثائق البريطانية , (2008) , مطبعة خاني , دهوك .

علي , حامد محمود عيسى , المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بداياتها حتى سنة 1919 , (1992) مكتبة مدبولي , مصر.

العمر , فاروق صالح , المعاهدات العراقية – البريطانية واثرها في السياسة الداخلية 1922 – 1948

الغزالي , بشير حمود , المعارضة النيابية في العراق خلال العهد الملكي 1946 – 1958 , (2021) , دار الولاء , بيروت.

فتح الله , جرجيس , يقضة الكرد تاريخ سياسي 1900 – 1925 ، (2002) , دار ثاراس ، اربيل.

فرج , لطفي جعفر , عبد المحسن السعدون ودوره الوطني، (1988) , دار اليقظة .

قادر, مثني امين , قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية (القضية الكردية نموذجاً) , (2003) , مركز كوردستان للدراسات الستراتيجية , السليمانية.

القريشي , محمد يوسف إبراهيم ، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام 1945 , (2005)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب.

كريم ,عمرمحمدمحمد , القضية الكردية في سياسة الحكومات العراقية 1932-1942 , (2009) , اطروحة دكتورا (غير منشورة) , جامعة سانت كلمينتس.

كەیمەز , ئیحسان شەریف ، سیاسەتی بریتانیا بەرانبەر کوردستان لە کۆتای یەکەم جەنگی جیهانیدا , (2020) ، و : هامنۆ هیوا ئیبراهیم , کۆڤاری Turkish Journal Of International Relations ، ل 4.www.alternativesjournal.net .

کۆکس , السیر برسي و دوبس , السیر هنري , تکوین الحکم الوطني في العراق , 1951 , ترجمة : بشیر فرجو , مطبة الاتحاد الجدیدة.

الکیالي , عبد الوهاب ، الموسوعة السیاسة ، المجلد 3، ط 2 , (1993) , المؤسسة العربیة للدراسات والنشر، بیروت.

لازایف , المسألة الکردیة 1917 ـ 1923 , (1991) , ترجمة عبدي حاجي , دار الراعي , بیروت.

مار , فیبي , تاریخ العراق المعاصر العهد الملکي , (2006) , ترجمة : مصطفى نعمان أحمد , المکتبة العصریة , بغداد.

محوي , شاکرو خدو , المسألة الکردیة في العراق المعاصر, (2008) , ترجمة : عبدي حاجي , مطبعة خاني , دهوك.

مستەفا ، ئاراس عبدالرحمن ، خۆپیشاندانەکانی خەڵکی کۆیە لە دژی دەسەلاتە یەك لەدوای یەکەکانی حکومەتی عێراق 1920 – 1976 توێژینەوەیەکی مێژووی سیاسی یە ، (2017) ، ژمارە (41) ، کۆڤاری زانکۆی کۆیە بۆ زانستە مرۆڤایەتی وکۆمەڵایەتیەکان.

المعاهدة العراقية - البريطانية مع الاتفاقيات الملحقة بها , (1926) , المطبعة العربية , مصر.

محمدي , حمد عبد الستار عبدالكريم, سياسة الاحتواء البريطانية في العراق 1920 -1945 , (2022) , مجلة ديالى للبحوث الانسانية , العدد الثاني والتسعون.

ناجي , زيدان عدنان , أقليات العراق في العهد الملكي دراسة في الدور السياسي والبرلماني , (2015) , مطبعة الرافدين , بيروت.

نسيبة , جريبي و عائشة , مانع , مصطفى كمال أتاتورك ودوره في الحركة الوطنية التركية (1881م-1938م) , (السنة الجامعية 2016 -2017) , جامعة 8 ماي 1945 , كلية العلوم الانسانية والاجتماعية , الجزائر.

الهوامش

[1] اتصل الشيخ محمود البرزنجي بالانكليز سراً و ذلك عن طريق رسالتين , احداهما إلى أرنولدويلسون الحاكم المدني وكالة في بغداد بواسطة محسن آغا من أهالي كفري والأخرى إلى الجنرال مارشال القائد العسكري في كركوك, ومما جاء في رسالة الشيخ " إن الناس في المنطقة فرحون بالنصر الذي حققه الانكليز لأنهم أصبحوا محررين من ظلم الأتراك و بطشهم , و إنهم على أمل بأن يعطي لهم المجال للتقدم و الانبعاث,في ظل الحكم البريطاني . عمار يوسف عبدالله عويد العكيدي , مصدر سابق , ص 306.

[2] معاهدة سيفر وتسمى أيضا معاهدة الصلح قبلت بها تركيا العثمانية في 10آب عام 1920 عقب الحرب العالمية الأولى بين الدولة العثمانية وقوات الحلفاء , حصلت كردستان بموجبها على الاستقلال حسب البندين 62 و 63 من الفقرة الثالثة، والسماح لولاية الموصل بالانضمام إلى كردستان استنادا إلى البند 62 وكان نص هذا البند: "إذا حدث خلال سنة من تصديق هذه الاتفاقية أن تقدم الكرد القاطنون في المنطقة التي حددتها المادة (62) إلى عصبة الأمم قائلين إن غالبية سكان هذه المنطقة ينشدون الاستقلال عن تركيا، وفي حالة اعتراف عصبة الأمم بأن هؤلاء السكان أكفاء للعيش في حياة مستقلة وتوصيتها بمنح هذا الاستقلال، فإن تركيا تتعهد بقبول هذه التوصية وتتخلى عن كل حق في هذه المنطقة. وستكون الإجراءات التفصيلية لتخلي تركيا عن هذه الحقوق موضوعا لاتفاقية منفصلة تعقد بين كبار الحلفاء وبين تركيا." ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسة ، المجلد 3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت , ط 2 , 1993 , ص 403 .

[3] بناءا نص المادة (132) من معاهدة الصلح الموقع عليها في سيفر في 10 آب 1920 , والتي بموجبها تنازلت تركيا عن كل حقوقها وتملكها في العراق , إلى الدول المحتلة الرئيسية , وبناءاً على المادة (94) من تلك المعاهدة التي بموجبها قررت هذه الدول الكبرى , وفقاً للفقرة الرابعة من المادة (22) , من الفصل الأول (عهد جمعية الأمم) , بأن تعترف بالعراق دولة مستقلة , يشترط عليها قبول المشورة الادارية والمساعدة من قبل منتدب , إلى أن تصبح قادرة على القيام بنفسها وحدها , إن تحديد تخوم العراق , سوى ماهو مقرر في المعاهدة المذكورة واختيار المنتدب , تتفق عليها الدول المتحالفة , وبما ان الدول المتحالفة قد اخترت بريطانيا , منتدباً من قبلها على العراق , وبما أن شروط الانتداب , رفعت إلى مجلس جمعية الأمم , للمصادقة عليها , وبما أن بريطانيا , قد قبل الحلفاء وبين تركيا." ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسة ، المجلد 3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت , ط 2 , 1993 , ص 403 .

[3] تناولت المادة (64) قيام دولة كوردية مستقلة , فضلاً عن تنازل تركيا عن حقوقها في المناطق التابعة لتلك الدولة , وفق معايير محددة . وقد نصت المادة الاخيرة من المعاهدة أنه ((... وفي حالة الموافقة على التنازل , لاتثير دول الحلفاء أية معاضة ضد قيام الكورد في ولاية الموصل بالانضمام على وفق رغباتهم إلى تلك الدولة الكوردية المستقلة)) (البياتي , 2010 , 236) .ان يكون منتدباً على البلاد المذكورة , وتتعهد بذلك , بالنيابة عن جمعية الأمم , توافق على شروط هذا الانتداب , والتي تضمنت عشرون مادة . ينظر: صك الانتداب , http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/HalfBagdad/mol03.doc_cvt.htm

[4] الاعضاء هم(ياسين الهاشمي، عمر العلوان ، زامل المناع ، حبيب الخيزران، آصف أغا ، داود الجلبي، فالح الصيهود ، محمد زكي، عداي الجريان ، فهد الهذال ، شريف أغا، حبيب الطالباني ، المرزة

[7] جرت مفاوضات بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية وقع الطرفان في 14 آذار 1925 امتياز النفط حيث أصبح النفط مؤمناً للمصالح البريطانية والهولندية والفرنسية والأمريكية . ينظر: عبد الكريم العلوجي , مصدرسابق , ص 17 .

[8] تعود جذور الحزب إلى الجمعيات والنقابات التي كان لها الدور الفعال في تأسيسه ومنها الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي، والجمعية الفابية، وحزب العمال المستقل ، التي اجتمعت في مؤتمر بلايموث عام 1898 وشكلت لجنة التمثيل العمالي التي استمرت بالعمل حتى عام 1906 لتعلن عن ولادة حزب العمال البريطاني ، وشكل أول حكومة له في عام 1924 بزعامة رمزي ماكدونالد . للتفاصيل ينظر: حارث عبد الرحمن الطيف محمد التكريتي، نشأة حزب العمال البريطاني وتطوره حتى عام 1924م ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة تكريت، كلية التربية، 2007 .

[9] من مجموع (16) نائباً من الكرد وافق (13) منهم على المعاهدة وهم : ابراهيم يوسف (اربيل) , داود الحيدري (اربيل) , صلاح الدين بابان (اربيل) , علي باشا (اربيل) , معروف الحاج بير داود (اربيل) , جمال بابان (الموصل) , حبيب الطالباني (كركوك) , سليمان فتاح (كركوك) , محمد علي قيردار (كركوك) , مصطفى أفندي (كركوك) , أحمد صالح (السليمانية) , محمد صالح (السليمانية) . ينظر :عبد الرزاق الحسني , تاريخ العراق السياسي , ج2 , ص262-263 .

فرج ، عبد الواحد الحاج سكر ، صالح شكاره) . ينظر : بشير حمود الغزالي , مصدر سابق , ص 40.

[5] كانت كوردستان العراق بمحافظاته الخمس الحالية (نينوى , دهوك , أربيل , السليمانية , كركوك) يشكل احدى الولايات الثلاث التي يتكون منها العراق , كانت تسمى ولاية الموصل , إذ قسمت من الناحية الأدارية الى ثلاثة سناجق هي (الموصل , السليمانية , كركوك) ولكل سنجق عدة اقضية , وتشكل المجالس الأدارية الجهاز الأداري لأدارة الولاية . ينظر : عبد الرحمن إدريس صالح البياتي ، الشيخ محمود الحفيد (البرزنجي) والنفوذ البريطاني في كردستان العراق حتى عام ١٩٢٥ ، دار بنكەی ژین ، السليمانيه . 2007 , ص 58 ؛ مريم بغورة , التواجد البريطاني في العراق 1914 – 1932 , جامعة محمد خيضر , الجزائر , 2015 – 2016 , ص 58 .

[6] واجه البريطانيون تكتيكات متنوعة من الحكومة الكمالية في كردستان العراق , فمن دعم العشائر ومساندة بعض الزعماء المحليين , إلى الاستناد على مفارز غير النظامية , ففي شباط 1922 اعتمد الترك على مفارز عسكرية متخصصة للقيام باعمال عسكرية مؤثرة في الدفاعات البريطانية , ووقع اختيارهم على العقيد علي شفيق الملقب (اوزدمير) , واختير راوندوز لقربها من الموصل لتكون منطلقاً لتلك المفارز . ينظر: عبدالرحمن ادريس صالح البياتي , سياسة بريطانيا تجاه كرد العراق 1914 – 1932 , (2010) , مطبعة ژين ، السليمانيه.